

Distr.: General
11 December 2015
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

منغوليا*

[تاريخ الاستلام: ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-21868(A)



* 1 5 2 1 8 6 8 *

المحتويات

الصفحة

٣	معلومات عامة	أولاً -
٣	الموقع الجغرافي والتضاريس	ألف -
٤	التاريخ والثقافة	باء -
٥	التركيبة السكانية المنغولية	جيم -
٦	الاقتصاد	دال -
٦	الدستور والسياسة والبيئة القانونية	هاء -
٩	الإطار العام لضمان حقوق الإنسان واحترامها	واو -
١٢	الإطار القانوني لضمان حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	ثانياً -
١٢	إدراج مبادئ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية وتحديدتها وتنفيذها	ألف -
١٣	التدابير الوطنية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان	باء -
١٨	مواثمة مواد المعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان مع التشريعات الوطنية	جيم -
	تأثير المحاكم والمكاتب الحكومية في قضايا حقوق الإنسان، وتعويض الأفراد الذين انتهكت حقوقهم	دال -
١٩	حقوقهم	
١٩	الإطار الوطني لاحترام حقوق الإنسان	ثالثاً -
١٩	سلطات حقوق الإنسان في منغوليا وأنشطتها	ألف -
٢٢	نشر المعلومات والتوعية بشأن بعض بنود ومواد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان	باء -
٢٢	البرامج التعليمية في مجال حقوق الإنسان	جيم -
٢٣	مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان	دال -

المعلومات الإضافية للتقرير الأساسي الموحد لمنغوليا

أولاً- معلومات عامة

ألف- الموقع الجغرافي والتضاريس

١- تقع منغوليا في وسط آسيا بين خطي الطول $٤٤^{\circ}٨٧'$ و $٥٦^{\circ}١١٩'$ من نصف الكرة الشرقي وخطي العرض $٣٥^{\circ}٤١'$ و $٠٩^{\circ}٥٢'$ من نصف الكرة الشمالي. وتبلغ المسافة بين شرق البلد وغربه ٢٣٩٣ كم، وبين شماله وجنوبه ١٢٥٩ كم. وتبلغ مساحة منغوليا الإجمالية $١٥٦٦,٥$ ألف كيلومتر مربع، ما يجعل هذا البلد يحتل المرتبة التاسعة عشرة بين أكبر بلدان العالم. وتُعد منغوليا واحداً من أكبر البلدان غير الساحلية. وتتشرك في حدودها مع روسيا شمالاً، ومع الصين جنوباً وشرقاً وغرباً. وتقع منغوليا على ارتفاع يتراوح متوسطه بين ٩١٤ و ١٥٨٠ متراً عن سطح البحر. ويتكون جزأها الغربي والشمالي من مناطق جبلية. ويبلغ ارتفاع جبل ألتاي الواقع في المنطقة الجنوبية الغربية نحو ٢٦٧ ٤ متراً فوق سطح البحر.

٢- ويتسم مناخ منغوليا بطقس قاري متطرف. ويتغير الطقس بسرعة تبعاً للموقع الجغرافي والمناطق الزمنية. ومنغوليا معزولة عن المحيطات ومحاطة بجبال عالية يصل ارتفاعها إلى $١,٥$ كم فوق مستوى سطح البحر. ويتعاقب على منغوليا أربعة فصول مختلفة، إذ تتسم بصيف قصير وجاف يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وفصل شتاء بارد وطويل يمتد من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر إلى نيسان/أبريل، فيما يمتد فصل الربيع من شهر نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه والخريف من نهاية آب/أغسطس حتى تشرين الثاني/نوفمبر. ويتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار بين ٣٨٨ ملم في المناطق الجبلية وأقل من ٥٠ ملم في منطقة غوبي.

٣- وتتراوح درجة الحرارة في فصل الشتاء بين ١٥ درجة مئوية تحت الصفر إلى ٣٠ درجة مئوية تحت الصفر (ما يوازي ٥ درجات إلى ٢٢ درجة تحت الصفر حسب مقياس فهرنهايت) وفي فصل الصيف من ١٠ إلى $٢٦,٧$ درجة مئوية (ما يوازي ٥٠ إلى ٨٠ درجة حسب مقياس فهرنهايت). ويهب متوسط الحرارة السنوي في جبال التاي، وخانجاي، وخوفسحول ومناطق خينتي الجبلية دون ٤ درجات مئوية تحت الصفر، فيما يتراوح في وديان أحواض الأنهار الكبيرة بين ٦ درجات مئوية تحت الصفر و ٨ درجات مئوية ويهب دون الـ ٢ درجتين مئويتين في السهوب ويفوق الـ ٦ درجات في منطقة غوبي. وكمية هطول الأمطار في منغوليا منخفضة، حيث يتراوح نسبتها بين ٢٥٠ و ٤٠٠ ملم في المناطق الشمالية وبين ١٠٠ و ١٥٠ ملم في المناطق الجنوبية.

٤- وهناك العديد من أنواع التربة المختلفة، بما فيها البني، والبني الداكن، والبني الفاتح، والرملية، والطباشوري، والدبالي والمالح. ولا تتجاوز مساحة اليابسة الإجمالية ذات التربة البنية الصالحة للزراعة نسبة $٠,٧٦$ في المائة. وتبلغ مساحة المناطق المروية ٨٤٠ كم^٢.

٥- ويبلغ عدد الأنهار في منغوليا ٣ ٨١١ نهرًا، يتجاوز طولها الإجمالي ٦٧ ٠٠٠ كم. أما البحيرات فعددها ٣ ٥٠٠ بحيرة بحجم إجمالي يبلغ ٥٠٠ كم^٣، وهناك أيضاً ٧ ٠٠٠ نبع، و١٩٠ نهرًا جليدياً تتجاوز مساحتها الإجمالية ٥٤٠ كم^٣، ونحو ٢٥٠ ينبوعاً ١٣٩ خزاناً للمياه الجوفية. ويمكن تقسيم الأنهار والبحيرات في منغوليا إلى ثلاثة أحواض محيطية: (١) حوض المحيط المتجمد الشمالي؛ (٢) حوض المحيط الهادئ؛ و(٣) حوض آسيا الوسطى للصرف الداخلي. ويعتبر نهر أورخون أطول نهر في منغوليا (يبلغ طوله ١ ١٢٤ كم)، فيما يبلغ حجم منطقة احتياطي المياه فيه ١٣٣ ٠٠٠ كم^٣). أما بحيرة أوفس فهي أكبر بحيرة فيها (٣ ٣٥٠ كم^٣)، وأما بحيرة خوفسجول فهي أعمق بحيرة في البلد (٤، ٢٦٢ متر).

٦- وتتكون نسبة ٤١,٣ في المائة من مساحة منغوليا من مناطق صحراوية وسهوب، فيما لا يتجاوز حجم الغابات نسبة ١٠ في المائة. ويوجد في منغوليا أكثر من ٤ ٠٠٠ نوع من النباتات المصنفة في فئات المعمرة، وأحادية الحلقة، والخشبية، والكثيفة وشبه الكثيفة. كما يوجد أيضاً ١٤٠ نوعاً من الثدييات التي تنتمي إلى ٧ مجموعات، و٢٤ عائلة و٧٠ فئاً، فضلاً عن ٣٩٠ نوعاً من الطيور. ومن بين تلك الحيوانات والنباتات أنواع تنفرد بها منغوليا، من قبيل الحصان البري، والجمال البري، ودب غوبي، وزهرة العطاس الذهبي، وفرس الغرير المنغولية، ونبته السوسوريا دروغوستايسكي باليب.

٧- وتمتلك منغوليا بموارد غنية بالمعادن، بما فيها الذهب، والنحاس، واليورانيوم والفحم، ما يجعلها تضطلع بدور هام في الاقتصاد الدولي.

باء- التاريخ والثقافة

٨- هناك أدلة تعود إلى ما يقارب المليون سنة على بدء الاستيطان البشري لأراضي منغوليا الحالية. وأول إمبراطورية في منغوليا هي إمبراطورية الهونو الرحل المنيعة التي تأسست في القرن السادس قبل الميلاد. وفي أوج قوتها، احتلت إمبراطورية هونو أراضي تورينغستان في الغرب، وجبال كيانغان في الشرق، وبحيرة بايكال في الشمال، والأسوار الصينية البيضاء في الجنوب. وفي عام ٢٠١١، احتفلت منغوليا بالذكرى السنوية الـ ٢٢٠٠ لإمبراطورية الهونو المنغولية الأولى، كما احتفلت في عام ٢٠٠٦ بالذكرى المئوية الثامنة لإمبراطورية منغوليا العظمى التي أسسها جنكيز خان. وقد خضعت منغوليا لسيطرة الإمبراطورية المنشورية مدة ٢٠٠ عام، واستعادت استقلالها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ مع قيام الحركة الثورية الشعبية التي أدت إلى تأسيس جمهورية منغوليا الشعبية. وفي الأربعينات من القرن الماضي، أصبحت منغوليا دولة تابعة للاتحاد السوفياتي وجزءاً من بلدان المنظومة الاشتراكية لمدة ٤٠ عاماً. وانضمت منغوليا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦١ عضواً كامل العضوية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٠، جرت أول انتخابات ديمقراطية أذنت بتحول منغوليا سلمياً إلى الديمقراطية. واعتمد دستور منغوليا الجديد في عام ١٩٩٢، وعُقدت أول انتخابات رئاسية في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٩- تتميز منغوليا بتراث ثقافي عريق غني جداً. فالمنغولية لغة متطورة تنتمي إلى أسرة اللغات الألتاوية، وهي غنية بالمفردات. وتستخدم منغوليا حالياً الأبجدية الكيريلية بالتوازي مع الأبجدية المنغولية التقليدية التي يعود تاريخها إلى ١٠٠٠ عام مضت. وتعتبر المصارعة المنغولية، وسباق الخيل، والرماية، والأغاني الطويلة، والغناء بالحنجرة والرقص عناصر مهمة في التراث الثقافي العالمي.

جيم- التركيبة السكانية المنغولية

١٠- يبلغ تعداد سكان منغوليا حالياً ٢,٩ مليون نسمة، بينهم ١٠ في المائة من كبار السن، و٢٧,٤ في المائة من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين صفر و١٤ سنة، و٣٧,٧ في المائة من الشباب بين سن الخامسة عشرة و٣٤ عاماً. وبحلول عام ٢٠١٠، نما عدد سكان منغوليا بمقدار ٢,٦ ضعفاً مقارنة بعام ١٩٦٣، فيما نما عدد الأسر المعيشية ثلاثة أضعاف. وتشكل نسبة النساء ٥١,٣ في المائة من مجموع السكان، فيما تبلغ نسبة الرجال ٤٨,٧ في المائة. ويبلغ معدل النمو السكاني ١,٤ في المائة. وكان متوسط العمر المتوقع ٦٩,١ سنة في عام ٢٠١٣، حيث بلغ العمر المتوقع للمرأة ٧٥ عاماً، والعمر المتوقع للرجل ٦٥,٤. وتعيش نسبة ٦٧,٢ في المائة من السكان في المناطق الحضرية. وقد ازداد معدل الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في السنوات العشر الماضية ازدياداً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع نسبة سكان المناطق الحضرية. ويبلغ مؤشر التنمية البشرية في منغوليا ٠,٧٨٧.

١١- ووفقاً لإحصاء السكان والمسكن لعام ٢٠١٠، تم على الصعيد الوطني تعداد ٧١٣,٨ ألف أسرة في منغوليا، ما شكل زيادة قدرها ٣١,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. ولوحظ ازدياد عدد الأسر المعيشية بنسبة ٦١,٩ في المائة في أولان باتار، فيما انخفض ذلك العدد بنسبة ٤,٣ في المائة في المناطق الريفية. وينتمي ٨٢,٤ في المائة من مجموع المواطنين المنغوليين المقيمين إلى إثنية الخالخان، فيما ينتمي ٣,٩ في المائة منهم إلى إثنية الكازاخ. ويعتقد ٦١,٤ في المائة من إجمالي عدد سكان منغوليا الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة عقيدة دينية معينة، في حين أن ٣٨,٦ في المائة لا يعتقدون أي عقيدة دينية. وتعتنق نسبة ٨٦,٢ بالمائة من إجمالي السكان، أي ما مجموعه ٢٠٠ ١٧٠ شخصاً، البوذية، فيما يؤمن سائر السكان بالمسيحية، والإسلام، والشامانية. وينتمي ٢١ في المائة من السكان إلى إثنية البوريات، و٤١,٥ بالمائة إلى الدارخاد، و٤٦,٢ في المائة إلى التوفا، و٣٠,٦ في المائة إلى الخامينغان. ويعتقد ٨٥ في المائة من ممثلي إثنية التساتان الشامانية.

١٢- وفي عام ٢٠٠٩، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منغوليا ١,٣ في المائة. ومنذ عام ٢٠١٠، أصبح معدل النمو إيجابياً، وفاق في عام ٢٠١٣ نسبة ١١ في المائة. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٤٤٩ توغريكاً بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٠٩، ثم ارتفع إلى ٦,٠٥٣,٨ توغريكاً في عام ٢٠١٣.

دال - الاقتصاد

١٣ - انتقلت منغوليا بنجاح نحو اقتصاد السوق. وفي السنوات العشر الماضية، تطور قطاع التعدين بسرعة متنامية نتيجة الزيادة السريعة في إيرادات الميزانية. وفي عام ٢٠١١، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي ١٧ في المائة. وكانت هذه المرة الأولى التي يُسجل فيها ارتفاع في النمو. بيد أن معدل التضخم لم يقل يوماً عن رقمين. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠١٤ قد بلغ ٥,٣ في المائة، فيما بلغ معدل البطالة ٨,٤ في المائة، ومعدل التضخم ١٤,٩ في المائة.

١٤ - ويشير تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن "منغوليا تمر بفترة انتقالية بين مرحلة أولى تركز على الإنتاج، ومرحلة ثانية تركز على الإنتاجية"، ما يضع منغوليا ضمن قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.

١٥ - وفي عام ٢٠١٠، كان معدل الفقر ٣٨,٧ في المائة وانخفض في عام ٢٠١٢ إلى ٢٧,٤ في المائة. وكان معدل الفقر في أولان باتور ١٩,٨ في المائة بينما بلغ في المناطق الريفية ٣٩,٨ في المائة. وفي العام نفسه، بلغ متوسط معدل الفقر في مراكز المحافظات ٢٧,٥ في المائة و٣٠,٤ في المائة في مراكز الأقاليم. أما مؤشر جيني الخاص بالبلد فيبلغ ٠,٣٤ في المائة.

١٦ - بلغ العدد الإجمالي للأسر التي يعيّلها فرد واحد ١٠٧,٢ آلاف أسرة. وارتفع هذا العدد إلى ٢٢,٩ ألفاً مقارنة بإحصاءات عام ٢٠٠٤، فضلاً عن الأسر التي تعيّلها أم بمفردها وتقدر نسبتها ٧٦,٢ في المائة. ويوجد ٣٩,٩ ألف أم يعيشن وحيدات مع أطفال دون سن الثامنة عشرة. وتعيش نسبة ٦٠ في المائة من الأسر المكونة من أكثر من ٨ أفراد تحت خط الفقر.

هاء - الدستور والسياسة والبيئة القانونية

١٧ - وفقاً للدستور الذي اعتمد في عام ١٩٩١، أضحت منغوليا جمهورية برلمانية. ويعتبر هورال الدولة العظمى مجلس الدولة الأعلى، وهو أعلى هيئة تشريعية في الدولة. والحكومة هي الهيئة التنفيذية. أما المحكمة العليا فهي أعلى هيئة قضائية في الدولة.

١٨ - ومجلس الدولة الأعلى برلمان أحادي المجلس، وهو أعلى سلطة تشريعية في البلد. ويتألف من ٧٦ عضواً ينتخبون بواسطة نظام انتخابي مختلط. ويجري انتخاب أعضاء البرلمان المنغولي عن طريق الاقتراع الحر والعام، مع الحق في الترشح لمدة أربع سنوات. وينبغي أن لا تقل سن المرشح البرلماني عن ٢٥ عاماً، وأن يكون له الحق في التصويت. ويخضع تنظيم الإجراءات والعمليات الانتخابية البرلمانية للتشريعات ذات الصلة.

١٩- ويحق لأي مواطن مولود في منغوليا تتجاوز سنه ٤٥ عاماً، مقيم في البلد منذ خمس سنوات متواصلة، الترشح لرئاسة الجمهورية لمدة أربع سنوات. وتشمل صلاحيات الرئيس اقتراح قوانين جديدة وتسمية مرشح لمنصب رئيس الوزراء يعرضه على هورال الدولة العظمى (البرلمان)، كما تحول الصلاحيات الرئيس استعمال حق النقض إزاء تشريعات مجلس الدولة الأعلى، والموافقة على التعيينات القضائية واستقالة القضاة. وتتم تسمية المرشح الرئاسي من جانب الأحزاب ذات المقاعد في البرلمان المنغولي، وينتخب عن طريق الاقتراع العام. وباعتبار الرئيس المنتخب رمزاً للوحدة الوطنية، يتعين عليه الإحجام عن الدخول في عضوية أي حزب من الأحزاب.

٢٠- وتمتد ولاية حكومة منغوليا أربع سنوات، تبدأ عند تعيين البرلمان رئيساً للوزراء، وتنتهي بتعيين رئيس جديد للوزراء من جانب البرلمان نفسه. ويدير رئيس الوزراء الحكومة ويكون مسؤولاً عن تنفيذ القوانين، فضلاً عن تقديم التقارير إلى البرلمان المنغولي.

٢١- تتألف الحكومة من رئيس الوزراء والوزارات. وهي تضم الوزارات العامة والمتخصصة المكلفة بوضع وتطوير السياسات وسائر المهام ذات الصلة بقطاعاتها. ويتولى أعضاء الحكومة الإشراف على تنظيم عمل الوكالات الحكومية وتنفيذه. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، كانت حكومة منغوليا تضم ١١ وزارة، و٩ وكالات تنظيمية و٣٢ وكالة تنفيذية. أما الحكومة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، فقد ضمت ١٦ وزارة، و١١ وكالة تنظيمية و١٧ وكالة تنفيذية.

٢٢- وتعتبر المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في الدولة. ويتكون النظام القضائي في منغوليا من محاكم متخصصة على جميع المستويات، ومكاتب النيابة العامة والمحكمة الدستورية. ووفقاً لقانون المحكمة، يتكون النظام القضائي الرئيسي من المحكمة العليا (يستعرض قرارات المحاكم الأدنى)، ومحاكم الأقاليم، ومحاكم العاصمة، ومحاكم المقاطعات، ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية المحلية. وباستثناء المحكمة العليا لمنغوليا، يجوز إنشاء محاكم متخصصة في القضايا الإدارية، والجنائية والمدنية، حسب المساحة، وعدد السكان، وحجم الجرائم المرتكبة في المنطقة ونوعها. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يجري إنشاء محاكم استئناف على مستوى المقاطعات والأقاليم ذات تخصص في القضايا الإدارية والجنائية والمدنية، عملاً بأحكام القانون المعدل لإنشاء المحاكم. وفي ما يلي خريطة بمواقع المحاكم في المنطقة وتخصصها.

٢٣- تنقسم منغوليا إدارياً إلى الأقاليم، والعاصمة، والمقاطعات، والمناطق، والقرى والأحياء. ويدير كل كيان من كيانات الحكم الذاتي أو الهيئات المحلية لتمثيل المواطنين على كافة المستويات وحدته الإدارية الخاصة به. وتخضع السلطة التنفيذية لمكتب الحاكم. وتضم منغوليا ٢١ محافظة، و٣٦٢ مقاطعة وتسع دوائر.

٢٤- وتقيم منغوليا علاقات دبلوماسية مع ١٧٣ بلداً في العالم. ويتمتع البلد بسياسة خارجية سلمية تنسجم مع المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً. وتتقيد منغوليا بكامل المسؤوليات

والالتزامات المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وفور قيام الحكومة بإنفاذ قانون يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو التصديق عليها، يكتسب ذلك القانون نفس الحجية التي تتمتع بها التشريعات المحلية. ويكفل الدستور المنغولي عدم انضمام منغوليا إلى أي اتفاقية أو معاهدة لا تتماشى وأحكام الدستور، أو التصديق على أي من تلك الاتفاقيات أو المعاهدات.

٢٥- وينظم القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية إنشاء وتسجيل المنظمات غير الحكومية، والقانون المتعلق بتسجيل الهيئة القانونية للدولة والقانون المدني. وينظم القانون المدني أيضاً إنشاء الصناديق والجمعيات. ومنذ عام ٢٠٠٣، تتولى وكالة التسجيل التابعة للدولة تسجيل المنظمات غير الحكومية وفقاً للقانون المتعلق بالتسجيل القانوني. وفي عام ٢٠١٣، أُحصي ما مجموعه ١٦ ٢٨٨ منظمة غير حكومية، و٦٥٩ صندوقاً، و١٦٧ نقابة.

٢٦- وفي عام ٢٠٠٩، سجل ما مجموعه ٣٧٣ ٢٠ قضية تتعلق بجرائم، أذنت فيها المحكمة ٧ ٥١٣ شخصاً. وفي عام ٢٠١٣، أُبلغ عن ارتكاب ٢٥ ٣٦٢ جريمة أدين فيها ٨ ٠٦٧ شخصاً. ومن أصل عدد الأشخاص الذين أدينوا في عام ٢٠١٣، رصد ما مجموعه ٦٩٦ من الإناث و٥٠٤ من الشباب دون الثامنة عشرة. وكانت نسبة ٤٦,٨ من الجرائم التي أُبلغ عنها خلال تلك الفترة تتعلق بالملكية العقارية، فيما كانت نسبة ٣٤ في المائة متصل بحياة الفرد ورفاهه. ووفقاً للبيانات الإحصائية الصادرة عن المحكمة العليا في النصف الأول من عام ٢٠١٣، أدين ما مجموعه ٤ ٠٨٧ شخصاً بارتكاب جرائم، وحكم على ٣ ٠٨٦ شخصاً تم احتجازهم. واعتقل ١ ٢٦١ شخصاً، ووضع ١ ٥٦٣ شخصاً تحت المراقبة، فيما أُرجم ٢٤٣ شخصاً، وكان ١٨٨ شخصاً دون الثامنة عشرة، فيما حصل تسعة أشخاص على العفو. فضلاً عن ذلك، صدرت بحق ٩٣٣ شخصاً عقوبات بخلاف الاحتجاز، مثل العمل القسري، والتغريم والتوقيف.

٢٧- وينظم القانون العلاقات المتصلة بالدين وأنشطة المؤسسات الدينية. وليس هناك أي تداخل بين الدين والدولة، ما يضمن كامل حقوق الشعب الدينية، ويمكن لمختلف الأديان التواجد في منغوليا. وهناك العديد من الجمعيات الدينية المختلفة المسجلة في منغوليا، من قبيل الجمعيات البوذية، والمسيحية، والإسلامية، والبهائية، والشامانية والمونية، ٥٠ في المائة منها بوذي و٤٠ في المائة منها مسيحي.

٢٨- ويوجد ٢١ حزب مسجل من جانب المحكمة العليا. ووفقاً لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢، حصل الحزب الديمقراطي على ٣١ مقعداً، وحزب الشعب المنغولي على ٢٥ مقعداً، فيما حصل ائتلاف الحزب الثوري للشعب المنغولي على ١١ مقعداً وحزب الإرادة المدنية وحزب الخضر على مقعدين اثنين.

واو- الإطار العام لضمان حقوق الإنسان واحترامها

٢٩- ترد في الجدول التالي قائمة بالاتفاقيات والعهود الدولية التي صدقت عليها منغوليا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات.

الجدول ١

الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان

تاريخ التصديق	أسماء الاتفاقيات
١٩٦٤	اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)
١٩٦٥	اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣)
١٩٦٦	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)
١٩٦٩	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٦)
١٩٦٩	اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (١٩٦٨)
١٩٧٤	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
١٩٧٤	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)
١٩٧٥	الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (١٩٧٣)
١٩٨١	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
١٩٨٧	الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (١٩٩٥)
١٩٩٠	اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)
١٩٩١	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٢)
١٩٩١	البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
١٩٩٧	تعديل المادة ٤٣(٢) من اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٥)
١٩٩٧	تعديل المادة ٢٠(١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٩)
٢٠٠١	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)
٢٠٠١	البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٩)
٢٠٠٣	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع واستغلال الأطفال في

أسماء الاتفاقيات	تاريخ التصديق
البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٠)	
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٠)	٢٠٠٤
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)	٢٠٠٩
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)	٢٠١٠
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٨)	٢٠١٠
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (١٩٨٩)	٢٠١٢

الجدول ٢

اتفاقيات وعهود منظمة العمل الدولية

أسماء الاتفاقيات	تاريخ التصديق
اتفاقية الحد الأدنى لسن التشغيل (٥٩)	١٩٦٩
الاتفاقية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (٩٨)	١٩٦٩
الاتفاقية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (٨٧)	١٩٦٩
الاتفاقية بشأن المساواة في الأجر (١٠٠)	١٩٦٩
الاتفاقية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة) (١١١)	١٩٦٩
الاتفاقية بشأن ممثلي العمال (١٣٥)	١٩٧٤
الاتفاقية بشأن المشاورات الثلاثية (١٤٤)	١٩٩٨
الاتفاقية بشأن سياسة العمالة (١٢٢)	٢٠٠٥
الاتفاقية بشأن العمل الجبري (٢٩)	٢٠٠٥
الاتفاقية بشأن إلغاء العمل الجبري (١٠٥)	٢٠٠٥
الاتفاقية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (١٨٢)	٢٠٠٠
الاتفاقية بشأن السلامة والصحة المهنتين (١٥٥)	١٩٩٨
الاتفاقية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) (١٥٩)	٢٠٠٢
الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (١٣٨)	١٩٨١

تاريخ التصديق	أسماء الاتفاقيات
١٩٨١	الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (تحت سطح الأرض) في المناجم (١٢٣)
١٩٦٩	الاتفاقية بشأن حماية الأمومة (مراجعة) (١٠٣)

الجدول ٣

الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الطفل

تاريخ التصديق	أسماء المعاهدات والاتفاقيات
١٩٩٨	الاتفاقية بشأن حماية الأطفال والتبني والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان (١٩٩٣)
٢٠٠٢	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
٢٠٠٤	اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (٢٠٠٣)
٢٠٠٧	إعلان كوبنهاغن بشأن مكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥)

٣٠- وقعت حكومة منغوليا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بإجراء تقديم البلاغات، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وقدمتها إلى مجلس الدولة الأعلى للتصديق عليها.

٣١- أحالت حكومة منغوليا إلى السلطات الدولية المختصة جميع التقارير المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي وقعت عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل تلك التقارير تنفيذ المعاهدات التي تدرج في نطاق ولاية البلد وما واجهته من تحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ما يلي سرد للتقارير التي قدمتها حكومة منغوليا إلى هيئات المعاهدات المعنية منذ العام ٢٠٠٩: ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدمت حكومة منغوليا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرها الدوري الخامس عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وناقشت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ذلك التقرير في دورتها ١٠١ التي عقدت في عام ٢٠١١. كما قدمت حكومة منغوليا إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ تقريرها الدوري الرابع عن تنفيذ عهد الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وخلال مرحلة الإعداد لهذا التقرير، عُقدت جلستان تشاوريتان اشتركت فيهما الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وشارك في جلستي التشاور ما يزيد على ثلاثين من ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والوزارات، والوكالات الحكومية، فضلاً عن خبراء تقنيين عاملين لدى هيئات الأمم المتحدة لأغراض تحسين نوعية التقرير.

وفي عام ٢٠١٢، قدمت منغوليا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٣، قدمت حكومة منغوليا أيضاً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرها المتعلق بالإجراءات والتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. أما التقريران الثامن والتاسع المتعلقان بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد قُدمتا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣٢- وفضلاً عن ذلك، قدمت حكومة منغوليا إلى منظمة العمل الدولية التقارير التالية عن الاتفاقيات والعهد التي انضمت إليها أو صدقت عليها:

- التقرير الدوري لحكومة منغوليا لعام ٢٠٠٩ عن تنفيذ الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨؛
- التقرير الدوري لحكومة منغوليا لعام ٢٠١٠ عن تنفيذ الاتفاقية رقم ٩٨ بشأن الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٨، منظمة العمل الدولية؛
- تقرير حكومة منغوليا لعام ٢٠١٠ عن تنفيذ الاتفاقية رقم ١٤٤ المتعلقة بالمشاروات الثلاثية لتعزيز تنفيذ معايير العمل الدولية لعام ١٩٦٧؛
- تقارير حكومة منغوليا لعام ٢٠١١ عن تنفيذ الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨؛
- تقرير حكومة منغوليا المتعلق بالإجراءات المتخذة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ عن تنفيذ الاتفاقية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري والاتفاقية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبري.

ثانياً- الإطار القانوني لضمان حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

ألف- إدراج مبادئ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية وتحديثها وتنفيذها

٣٣- ينطوي دستور منغوليا على فصل مستقل يتعلق بحقوق وحرّيات المواطنين التالية: الحق في الحياة (١٦)؛ حقوق حرية اختيار العمل، والظروف المواتية للعمل، والأجر، والحصول على الراحة والمشاريع الخاصة (١٦-٤)؛ الحق في المساعدة المادية والمالية في حالات الشيخوخة، والإعاقة، والإنجاب ورعاية الأطفال، أو غيرها من الظروف المنصوص عليها قانوناً (١٦-٥)؛ الحق في الصحة والرعاية الطبية (١٦-٦)؛ الحق في التعليم مع توفير التعليم العام الأساسي مجاناً (١٦-٧).

٣٤- وترد أنظمة أكثر تفصيلاً للمواد المذكورة أعلاه بشأن حقوق الإنسان الأساسية المدرجة في قطاع محدد من التشريعات وغيرها من الأنظمة بما يتماشى مع مبادئ الدستور. وكما ورد في

الدستور، يجب إنفاذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية فور التصديق على المعاهدة أو التشريع المتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية بالوجه نفسه الذي تطبق فيه التشريعات المحلية. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت خطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، التي تهدف إلى "إقامة نظام للعدالة الجنائية يفي بالاحتياجات الإنمائية للبلد انسجاماً والمبادئ والقيم الاجتماعية للمجتمع الديمقراطي، وتعزيز الوقاية والمساءلة والعمل بسياسة عادلة، فعالة وبديلة لتوجيه لوائح الاتهام"، بغية أعمال حقوق الإنسان المكفولة من الانتهاكات وجعلها أكثر وضوحاً وسهولة لفهم اللغة، وتعديل الأحكام الحالية بما يتلاءم والمتطلبات والاحتياجات في الوقت الحاضر. فضلاً عن ذلك، ينبغي في إطار عملية التعديل تسهيل إنشاء بيئة قانونية آمنة من شأنها أن تضمن حماية حقوق الإنسان وكرامته وحرية. وفي إطار عملية الإصلاح القضائي، تم في عام ٢٠١٢ سن ستة قوانين شاملة تتعلق بالسلطة القضائية. ونتيجة لهذه الإصلاحات، بات نظام منغوليا القضائي يعمل على أساس مبادئ التقييد. وقد أقر رئيس الدولة هذه القوانين الستة. وتمثل القوانين الثلاثة الأولى في قانون المحاكم، والقانون المتعلق بالوضع القانوني للقضاة والقانون المتعلق بالوضع القانوني للمحامين، وصدق عليها في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢. أما القوانين الثلاثة الأخرى، فتمثل في القانون المتعلق بإدارة المحاكم، والقانون المتعلق بالوضع القانوني لممثلي المواطنين، والقانون المتعلق بالوساطة والمصالحة، وقررت في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢ من جانب المجلس الأعلى للشعب. وساهمت القوانين الشاملة مساهمة كبرى في عملية إصلاح النظام القضائي في منغوليا.

٣٥- وتعتبر العقوبات التي تنزل بمخالفي القانون أداة هامة في حماية حقوق الإنسان. فجميع القوانين القطاعية تتسم بأحكام واضحة تتعلق بالتعويض والتغريم وسائر تدابير المساءلة المفروضة على مرتكبي تلك الأفعال.

باء- التدابير الوطنية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان

٣٦- تعمل المؤسسات التالية المعنية بحقوق الإنسان على كفالة أعمال حقوق الإنسان في منغوليا:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- المجلس الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين؛
- الهيئة الوطنية المعنية بالأطفال، وهي الوكالة الحكومية التنفيذية؛
- المجلس الوطني للطفولة؛
- اللجنة الثلاثية الوطنية المعنية بالعمل والتوافق الاجتماعي؛
- المجلس الوطني المعني بالتوظيف؛ و

• المجلس الوطني للتعليم المهني والتدريب.

٣٧- وتمتع الوكالات بولايات عامة أو متخصصة لضمان حقوق الإنسان في ظل الوزارات القطاعية، بما في ذلك التعليم، والعمل، والرعاية الاجتماعية، والصحة والبنية التحتية.

٣٨- يشرف البرلمان على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها منغوليا وصدقت عليها. وتكفل حكومة منغوليا تنفيذ المعاهدات الدولية والاتفاقيات ذات الصلة بسلطتها وولاياتها. ويقدم عضو مجلس الوزراء أو رئيس الوكالة المسؤول عن الإشراف على تنفيذ المعاهدة في ٢٠ حزيران/يونيه أو ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام تقريراً تقييماً إلى الوكالة الحكومية المسؤولة عن العلاقات الخارجية، التي تقدم بدورها ملخصاً لعمليات التنفيذ، وتحيل توصياتها عند الضرورة إلى الحكومة.

الحق في الحياة

٣٩- ينص دستور منغوليا بصورة قاطعة على حظر الحرمان من الحق في الحياة، ما لم يتعلق الأمر بحكم إعدام صادر عن المحكمة في ما يتعلق بأشد الجرائم خطورة، والتي يحددها القانون الجنائي لمنغوليا. وعملاً بالقانون الجنائي الحالي لمنغوليا، تُفرض عقوبة الإعدام على الجرائم الخطيرة، من قبيل ما هو منصوص عليه في المادة ٨١-٢: التعدي على حياة رجل دولة أو شخصية عامة، ٨٤-١ التخريب، ٩١-٢ القتل ١٢٦-٣ الاغتصاب، ١٧٧-٢ اللصوصية، ٧٨-٢ الإرهاب، و ٣٠٢-١ الإبادة جماعية.

٤٠- ولم تنفذ منغوليا أي حكم بالإعدام منذ عام ٢٠٠٩. فقد أعلن الرئيس إلبغدورج تساغيا في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أن منغوليا أوقفت العمل بتنفيذ عقوبة الإعدام. وفي عام ٢٠١٣، انضمت منغوليا إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وفي عام ٢٠١٢، انضمت منغوليا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واقترح شطب عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات المدرجة في المشروع المتعلق بالقانون الجنائي المعدل لمنغوليا الذي قُدم إلى مجلس الدولة الأعلى للنظر فيه.

الحق في الحياة وفي بيئة صحية وآمنة، وفي الحماية من التلوث البيئي واختلال التوازن الإيكولوجي

٤١- من أجل ضمان بيئة صحية وآمنة للمواطنين، اعتمدت حكومة منغوليا تنفيذ معايير شتى تتعلق بالهواء، وتلوث الماء والترربة، والغذاء، وسلامة الطرق والبناء. وبالنظر إلى المخاطر الصحية المرتبطة بتلوث الهواء في منغوليا، تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بقياس وتحليل مؤشر جودة الهواء وتم العمل به من أجل تقييم تلوث الهواء في المناطق الحضرية، وإعلام الجمهور بالنتائج.

٤٢- ومن أجل الحد من تلوث الهواء في العاصمة أولان باتور وغيرها من مدن المقاطعات ذات الكثافة السكانية العالية، أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالحد من تلوث الهواء بإشراف مكتب الرئيس. غير أن التعديلات التي أجريت على القانون المتعلق بالهواء في عام ٢٠١٣ أفضت إلى وضع اللجنة تحت إشراف رئيس الوزراء. ومن أجل الحد من تلوث الهواء في منغوليا، نفذت اللجنة إجراءات مختلفة شملت توفير المواقف المحسنة والوقود، وتزويد المساكن التقليدية المنغولية (الخيام) بعازل إضافي للحد من فقدان الحرارة، وتوفير الإعانات المتعلقة بالتدفئة الكهربائية وربط محطات التدفئة الصغيرة والمتوسطة الحجم بشبكة التدفئة المركزية.

٤٣- وفي ما يتعلق بأنشطة التعدين، وبخاصة استخراج الذهب، تعرض اعتباراً من عام ٢٠١١ ما مجموعه ٢٨ شهراً وبنوعاً في ٨ مقاطعات للتلوث. وبغية الحد من التلوث، أقرت الحكومة قانون حظر استكشاف المعادن وأنشطة التعدين في مناطق منابع الأنهار ومناطق احتياطي المياه المحمية والمناطق الحرجية، وتولت تنفيذه.

٤٤- ومن أجل حماية الناس من الآثار الضارة للتدخين، والتدخين غير المباشر، وضمان بيئة معيشية صحية، تم في عام ٢٠١٣ إقرار قانون مكافحة التبغ. وعملاً بالقانون، يحظر التدخين في وسائل النقل العامة، والطائرات، والقطارات، والغرف السياحية والممرات، ومحطات الوقود، والمصانع ومستودعات تخزين المتفجرات، وقرب المواد القابلة للاشتعال والوقود، ومنصات النقل العام والأماكن العامة من قبيل المطاعم، والمراكز التجارية، وأماكن الترفيه، والحانات والبارات، المكاتب والمساحات المكتبية، ما عدا النقاط المسموح بها.

الحق في الحياة العادلة، والتملك ووراثة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة

٤٥- ينص دستور منغوليا على "منع مصادرة الأملاك الخاصة للمواطنين والاستيلاء عليها على نحو غير مشروع. وفي حال برزت الحاجة حصراً إلى استخدام الملكية الخاصة لأغراض المنفعة العامة، يتعين على الدولة وهيئاتها المختصة أن تفعل ذلك لقاء تعويض أو سداد للمالك".

٤٦- وإلى جانب القوانين المتعلقة بالشركات، والنقابات، والتعاونيات والخدمات المصرفية، اعتمدت منغوليا منذ عام ٢٠٠٣ تشريعات مختلفة تهدف إلى تنظيم حياة الملكية والمشاريع التجارية الخاصة. فقد أنجزت الحكومة بنجاح عملية خصخصة الكيانات والمرافق المملوكة للقطاع العام من خلال قسائم؛ وقدمت المواشي والشقق للمواطنين بالجمان. وبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، أدارت بلدية العاصمة ١٣ مشروعاً في الأراضي المخصصة للاستخدام الأسري من خلال تحديد المواقع، وأنواع الاستخدام والأحجام. ونتيجة لذلك، تم خصخصة ٦ ٦٢٣ ٤ هكتاراً مربعاً من الأراضي إلى ٨٦٧ ٨٤ من الأفراد، ما نسبته ١٠ إلى ١٥ في المائة من إجمالي الأراضي المخصصة في العاصمة.

٤٧- ويهدف الحد من الاختناقات المرورية والتأخير في العاصمة، أصدر محافظ العاصمة في عام ٢٠١٣ أمراً بتعديل الإجراءات المتعلقة بمركز تنظيم حركة المرور وهيكلية نظام إدارة حركة المرور.

الحق في حرية اختيار العمل، وظروف العمل المؤاتية، والأجر، والاستراحة وفي القيام بمشاريع تجارية خاصة

٤٨- تعد البيئة القانونية لاختيار المهنة الخاصة بكل فرد، والإنصاف في المعاملة والأجور تقليداً راسخاً في منغوليا. ونتيجة للتغيرات الإيجابية التي طرأت على الاقتصاد بسبب التطورات في قطاعات التعدين والتمويل والتجارة، ارتفع الراتب الأسمى إلى حد كبير. غير أن معدل نمو التضخم أدى إلى عدم تساوق نمو الأجور الحقيقي في مختلف القطاعات.

الحق في الحصول على مساعدة مادية ومالية في حالات الشيخوخة، والإعاقة، والإنجاب ورعاية الأطفال، وغيرها من الظروف المنصوص عليها قانوناً

٤٩- تم في عام ٢٠١١ تعديل القانون المتعلق بالتأمين الاجتماعي. ووفقاً لذلك للتعديل، أصبح نظام الضمان الاجتماعي إلزامياً لا للأشخاص العاملين بموجب عقود عمل فحسب، بل ولموظفي عقود الأنظمة المدنية والعاملين في البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية، ما لم يُنص على خلاف ذلك في الاتفاقات الدولية الأخرى.

٥٠- فضلاً عن ذلك، يجري في إطار الأخذ بالنظام المتعدد الطبقات للمعاشات التقاعدية وتغطية الأفراد ذوي مصادر الدخل غير المتساوق، بمن فيهم الرعاية وأرباب العمل الذاتي، تطوير مشاريع القوانين المتعلقة بالمعاش التقاعدي والضمان الاجتماعي للرعاية وأرباب العمل الذاتي.

٥١- وتعمل مجالس دعم سبل العيش في كل من الأقاليم الفرعية والمقاطعات المسؤولة عن تحديد الأسر والأفراد المستحقين للخدمات الاجتماعية المستندة إلى المجتمع المحلي، والبدلات النقدية المشروطة، فضلاً عن أنماط أخرى لكسب الرزق.

٥٢- وعملاً بالقانون المتعلق بالتأمين الصحي، تغطي الدولة التأمين الصحي للأولاد الذين تصل أعمارهم إلى سن الثامنة عشرة، والمتقاعدين، والوالدين المتمتعين بإجازة تغيب مدة سنتين أو ثلاث سنوات، إذا كان لديهما توأمين أو ثلاثة توأمين، والجنود في الجيش الإلزامي، فضلاً عن الأفراد المحددين في المادة ١٢ من القانون الرعاية الاجتماعية.

الحق في الحماية الصحية والرعاية الطبية

٥٣- بغية توعية السكان بوجه عام على أهمية الوقاية من الأمراض والإدمان على المواد الضارة، عمل قانون الصندوق الحكومي الخاص لعام ٢٠١٠ بحكم جديد يعطي الأولوية لصندوق الدعم الصحي. وعملاً بالحكم، فُرضت رسوم ضريبية على المشروبات الكحولية بنسبة واحد في المائة، واثنين بالمائة من ضريبة الاستيراد والقيمة المضافة على الصناعات الدوائية، كما تذهب نسبة اثنين في المائة من منتجات التبغ إلى صندوق الدعم الصحي. ونتيجة لذلك،

ارتفع تمويل هذا الصندوق إلى حد كبير، ما يسمح بتوسيع مشاريع التدريب والتوعية لتعزيز الصحة العامة.

الحق في التعليم

٥٤ - توفر الدولة التعليم الابتدائي والثانوي بالجان. وهي تولي اهتماماً خاصاً بالمساواة في توزيع الخدمات التعليمية. وتغطي الحكومة المنغولية جميع تكاليف سكن طلاب المدارس الثانوية فضلاً عن تكلفة الزي المدرسي واللوازم المدرسية للأطفال المحرومين، تشجيعاً لهم على الالتحاق بالمدارس. فضلاً عن ذلك، قامت الحكومة، بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، بتوفير الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية مجاناً، ووسعت برنامج "الغداء والشاي المدرسي" ليصبح برنامج "وجبة الغداء المدرسية". وتوجد مراكز تطلق عليها تسمية "غيغريل" مخصصة لتوفير التعليم المستمر لجميع الفئات العمرية في ٢١ مركز مقاطعة و ٣٣١ إقليمياً وجميع أحياء مدينة أولان باتار.

حق المشاركة في تدبير شؤون الدولة بصفة مباشرة أو من خلال هيئات تمثيلية

٥٥ - لكل مواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب. ويبدأ حق الانتخاب في سن الثامنة عشرة. وفي عام ٢٠١١، أقر البرلمان القانون المتعلق بنظام الانتخاب التلقائي، ما أوجد البيئة القانونية اللازمة لعمليات سريعة وفعالة لتسجيل الناخبين، وجمع الأصوات وفرزها وتوحيد ورصد عملية الانتخابات. وفي ما يتعلق بالتغيير الأنف الذكر، تم تغيير البنود والمواد المتعلقة بالتشريعات ذات الصلة بإعداد قائمة الناخبين ورصدها، فضلاً عن طريقة الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات. كذلك، أصبح ممكناً للمواطنين القاطنين في الخارج ممن يبلغون الثامنة عشرة فما فوق المشاركة في الانتخابات وفقاً للتشريعات الجديدة.

الحق في تشكيل أحزاب من المنظمات العامة الأخرى وانتظامها طوعاً ضمن جمعيات وفقاً للمصالح الاجتماعية والشخصية والرأي

٥٦ - يمكن تسجيل منظمات المجتمع المدني في منغوليا في شكل أحزاب سياسية أو منظمات غير حكومية، وتعد التشريعات التي تنظم عمل تلك المنظمات متطورة بالفعل.

٥٧ - وينظم القانون العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية. وينص الدستور على حرية الدين للمواطنين. وينبغي على الدولة احترام الدين، في حين يتعين على الدين أن يتعاطى باحترام مع الدولة في منغوليا. ولا توجد قيود قانونية على حضور الطوائف الدينية.

٥٨ - ويمكن تسجيل حزب سياسي في غضون ٣٠ يوماً من تقديم مجموعة من الوثائق المطلوبة. وفي ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، ينبغي على أي حزب سياسي أو نقابة عمالية الالتزام بأحكام قانون خاص ينظم عمل أي منهما.

٥٩ - يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي ما يتعلق بشؤون الأسرة. فقد أقرت منغوليا في عام ٢٠١١ القانون المتعلق بالمساواة

بين الجنسين. وقد ساهم قانون البيئة القانونية في القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، وضمان المساواة بين الجنسين في السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية والثقافية والحياة الأسرية.

الحق في تقديم التماس أو شكوى إلى الهيئات التابعة للدولة والمسؤولين فيها

٦٠- تعتبر هيئات الدولة والمسؤولون فيها ملزمين بالرد على العرائض أو الشكاوى الواردة من المواطنين طبقاً للقانون. ومن أجل التعامل الفعال مع الشكاوى المقدمة من المواطنين، بدأ العمل منذ عام ٢٠١٢ على تشغيل خط الهاتف المخصص لذلك الغرض، وهو الرقم ١١١١، فضلاً عن موقع الإنترنت وخدمة الرسائل النصية ذوي الصلة.

الحق في الحرية الشخصية والأمن

٦١- يمنع تفتيش أي شخص، أو توقيفه، أو احتجازه، أو اضطهاده أو حرمانه من حريته ما لم يتم ذلك وفقاً للقانون وطبقاً لإجراءات وأسس يحددها القانون. وتنظم (المادة ٨ من القانون الجنائي) إجراءات احتجاز المشتبه بهم. وعملاً بهذه المادة، يسمح لوكالة إنفاذ القانون باحتجاز المشتبه به في حال محاولته الهروب أو وجود أدلة كافية تدين المتهم بجرائم خطيرة. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي للمحقق صياغة مذكرة اعتقال يجيلها إلى المدعي العام لأخذ موافقته عليها، فضلاً عن إخطار المحكمة بذلك.

٦٢- ويشير تقرير التقييم عن التقدم المحرز في خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أنه "تم، وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨-٢٠١٠، تنفيذ ٦٣٠ عملية اعتقال دون إبلاغ المحكمة بإشعار مسبق بذلك، ما يشكل نسبة ٣٨ في المائة من جميع عمليات الاعتقال المدرجة ضمن هذا الإطار الزمني. وفي غياب أي تقارير ذات صلة، لم تتمكن المحاكم من تحديد الأسباب الموجبة لتقييد الحرية، لا سيما عمليات الاعتقال".

٦٣- وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، تلقت المحاكم وثائق تتعلق بـ ٤٢١ شخصاً مشتبهاً بهم استعرضتها وفقاً للمادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية. وكانت المحاكم قد أذنت بإلقاء القبض على ٣٨٤ شخصاً من المشتبه بهم ولم يؤذن بالقبض على بقية المشتبهين.

جيم- مواءمة مواد المعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان مع التشريعات الوطنية

٦٤- استناداً إلى الدروس المستفادة من انتهاك حقوق الإنسان في الحادثة التي وقعت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وجدت آليات تقييد حقوق الإنسان وفقاً للقانون، وضماناً لعدم انتهاك تلك الحقوق تحت أي ظرف من الظروف بموجب دستور منغوليا، انعكاساً لها في قانون الطوارئ المعدل، وقانون التعبئة العسكرية والقانون المتعلق بتقديم التعويضات للضحايا. واستناداً إلى نتائج دراسة التشريعات المنغولية بشأن مواءمة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها

منغوليا، يسعى البلد إلى إدخال التعديلات اللازمة على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المتعلق بالفساد وقانون العدالة الجنائية، لمواءمتها مع المبادئ والأحكام الواردة في اتفاقية روما لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية/اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦٥- فضلاً عن ذلك، تم بموجب قرار المحكمة العليا لمنغوليا رقم ٠٩، المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتماد توصية بشأن استخدام المبادئ والمعايير المعترف بها دولياً في إجراءات المحاكم.

دال- تأثير المحاكم والمكاتب الحكومية في قضايا حقوق الإنسان، وتعويض الأفراد الذين انتهكت حقوقهم

٦٦- تتخذ حكومة منغوليا مجموعة من التدابير الوقائية لمنع انتهاك حقوق الإنسان من جانب المحاكم والمكاتب الإدارية التابعة للحكومة والحماية من تلك الانتهاكات.

٦٧- وتنص المادة ٢٦ من القانون المتعلق بحماية الضحايا والشهود على "تقديم الحكومة تعويضات للضحايا والشهود على أساس الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون المتعلق بالصندوق الحكومي الخاص". ويوجد في المادة ٢١ من القانون المتعلق بالصندوق الحكومي الخاص نص خاص يتعلق بـ "صندوق التعويضات الخاص بضحايا الجريمة". ويحدد هذا القسم مصادر التمويل، وأنواع الجرائم التي يمكن تغطيتها من الصندوق؛ وأشكال التغطية؛ ومبالغ التعويض.

٦٨- اعتمد القانون المتعلق بحماية الشهود والضحايا في عام ٢٠١٣. فقد نتج عنه إطاراً قانونياً يتعلق بحماية حياة ورفاه الضحايا والشهود وتقديم الدعم والمساعدة والمعلومات لهم. ويوفر القانون الإطار اللازم لتحسين آليات الحماية والدعم وتعويض الضحايا والشهود من جانب الدولة.

ثالثاً- الإطار الوطني لاحترام حقوق الإنسان

ألف- سلطات حقوق الإنسان في منغوليا وأنشطتها

٦٩- أنشأ البرلمان المنغولي لجنة فرعية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠. واللجنة مسؤولة عن القضايا المتعلقة بضمان حقوق الإنسان وحرياته، ومسائل العفو، والهجرة وتجنيب الأفراد. فضلاً عن ذلك، تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا تحت إشراف برلمان منغوليا وتقدم تقاريرها بشأن قضايا حقوق الإنسان في منغوليا إلى البرلمان نفسه. وبموجب القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تم في عام ٢٠٠١

إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وينص البند ٣-١ من القانون على أن "اللجنة مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور منغوليا والقوانين والمعاهدات الدولية لمنغوليا".

٧٠- وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، ويشترط في المرشح لمنصب المفوض أن يكون مواطناً منغولياً ذا مؤهلات قانونية وسياسية عالية، وذا علم وخبرة وافيين في مجال حقوق الإنسان، وأن يتمتع بسجل جنائي نظيف وأن يكون قد بلغ الخامسة والثلاثين من العمر. ويعين البرلمان أعضاء اللجنة لمدة ست سنوات بناء على اقتراح الرئيس أو لجنة البرلمان الدائمة المعنية بالعدالة أو المحكمة العليا لمنغوليا. ويعين البرلمان رئيس اللجنة بناء على اقتراح رئيس البرلمان لمدة ٣ سنوات. ويدير الأمانة العامة للجنة ٢٣ موظفاً. ويتم تعيين ٢١ ممثلاً في كل مقاطعة محلية.

٧١- وبغية دعم أنشطة اللجنة، يشارك بنشاط في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مجلس غير رسمي مكون وفقاً للقانون من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. ويتسم المجلس بالأهمية في إيجاد بيئة قائمة على تعددية أصحاب المصالح في سبيل الاضطلاع بمهام اللجنة وأنشطتها. وقد أنشئ أول مجلس غير رسمي في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ من ١١ عضواً يمثلون منظمة العفو الدولية، ومنغوليا، والمركز الوطني لمكافحة العنف المنزلي، والمركز المنغولي المعني بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وفي عام ٢٠١٤، غدا هذا المجلس مؤلفاً من ١٩ عضواً.

٧٢- تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ميزانية بلغت ٤٢٨,٨ مليون توغريك في عام ٢٠١٢، و٥٥٢,٩ مليون توغريك في عام ٢٠١٣ و٩٠٢,٣ مليون توغريك في عام ٢٠١٤. وتستخدم الميزانية لأغراض يجري تقييمها سنوياً على النحو التالي: (١) إجراء التقييم والبحوث المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان؛ (٢) وضع توصيات وملاحظات بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (٣) الاضطلاع بأنشطة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (٤) اتخاذ إجراءات لضمان تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ (٥) تنظيم حلقات تدريب لمصلحة وكالات إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان؛ (٦) الاضطلاع بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي؛ (٧) التوعية العامة بشأن حقوق الإنسان والدعوة لها؛ (٨) تقديم الدعم لحكومة منغوليا بما يمكنها من الاضطلاع بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ و (٩) تشجيع التعاون المحلي.

٧٣- وتعمل الهيكل والأمانات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية، والمجلس الوطني للأطفال، واللجنة الوطنية الثلاثية المعنية بالعمل والتوافق الاجتماعي، والمجلس الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين، والمجلس الوطني المعني بالتوظيف، والمجلس الوطني للتعليم المهني والتدريب على ضمان حقوق المواطنين ومصالحهم على الصعيد الوطني.

٧٤- وتعمل اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية منذ عام ٢٠٠٥ تحت إشراف رئيس الوزراء، وفقاً لأحكام القانون المتعلق بضمان المساواة بين الجنسين. وتتكون اللجنة من أعضاء مجلس الوزراء، وممثلي الهيئات الحكومية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. وهي تضم مجالس فرعية على الصعيد المحلي.

٧٥- ويمارس المجلس الوطني للأطفال مهامه وفقاً للقانون المتعلق بحماية حقوق الأطفال. وتتكون نسبة ٧٠ في المائة من عضوية المجلس من أعضاء في البرلمان، ووزراء، ووكلاء وزارات، ووزراء دولة، فيما تشكل نسبة الـ ٣٠ في المائة المتبقية من نخب اجتماعية ومن ممثلي المنظمات الوطنية والدولية للأطفال.

٧٦- وفي سبيل أعمال مبادئ حقوق الإنسان، والانضمام إلى المعاهدات الدولية وتبادل التجارب والخبرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نطاق أوسع، تتعاون حكومة منغوليا واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

٧٧- وفي عام ٢٠١٠، قدمت منغوليا استعراضها الدوري الشامل، من خلال آلية جديدة تسمح لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باستعراض أوضاع حقوق الإنسان في كل بلد من البلدان بفاصل زمني مدته أربع سنوات. وتنفيذاً للتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية بشأن الاستعراض الدوري لمنغوليا، وافقت الحكومة بموجب قرارها رقم ٥٩ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقدمت منغوليا في أيار/مايو عام ٢٠١٤ تقرير منتصف المدة بشأن تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للوفاء بالتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية.

٧٨- ومن أجل تحسين القدرات المهنية في مجال الإشراف على أعمال حقوق الإنسان في منغوليا وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، تعاونت حكومة منغوليا على نحو استباقي من خلال المشاركة في تنفيذ بعض المشاريع والبرامج مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد شاركت منغوليا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ في جميع الاجتماعات ومؤتمرات القمة التي نظمتها المنظمات المذكورة.

٧٩- شارك ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا في مؤتمر قمة الدوحة الثامن عشر لعام ٢٠١٣ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. واتخذ قرار استضافة منغوليا للقمة السنوية العشرين في المؤتمر. وانتخب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا نائباً لرئيس مؤتمر قمة آسيا والمحيط الهادئ.

٨٠- وفي سبيل إقامة العلاقات وتبادل أفضل الممارسات مع سائر اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، سعت منغوليا إلى تطوير تعاونها مع ألمانيا، وجمهورية كوريا، وأستراليا ونيوزيلندا.

باء- نشر المعلومات والتوعية بشأن بعض بنود مواد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان

٨١- عملاً بالقانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، تتعهد اللجنة بتنظيم حملات توعية عامة من خلال نشر المعلومات عبر موقعها على شبكة الإنترنت، ونشرها الفصلية، ومجلة "حقوق الإنسان"، والكتب والمنشورات التي تعنى بمسائل حقوق الإنسان على وجه الخصوص، ومعارض الصور، ومسابقات الرسم، وأيام الافتتاح، ومراكز الاستفسار، ووسائل الإعلام العامة، بما في ذلك التلفزيون، والإذاعة، والأفلام القصيرة المتعلقة بحقوق الإنسان والإعلانات التجارية.

جيم- البرامج التعليمية في مجال حقوق الإنسان

٨٢- في عام ١٩٩٧، أدرجت لأول مرة ٣٦ مادة دراسية بشأن "حقوق الإنسان" في قائمة المواد الإلزامية لنيل شهادة دراسية من الجامعة أو الكلية. فضلاً عن ذلك، وضعت الحكومة المنغولية خطة لإدراج تعليم حقوق الإنسان في مناهج المدارس الثانوية ضمن خطة عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية المقدمة من مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

٨٣- وتنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برامج تدريب وتوعية تستهدف الفئات التالية:

- المواطنين وأفراد المجتمع؛
- الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية، والمنظمات المتمتعة بالحكم الذاتي وموظفي الخدمة العامة؛
- المحكمة، والشرطة، ومكتب المدعي العام، ووكالات إنفاذ القانون؛ ومكتب القاضي العام وموظفيه؛
- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان؛
- موظفو قطاع التعليم، ومنظمات الرعاية الصحية والاجتماعية وحماية الطفل
- الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام؛ و
- النساء، والطلاب، وتلامذة المدارس، وكبار السن والمعوقين.

٨٤- وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طور معهد التعليم نموذجاً تدريبياً يعنى بالنهج القائم على حقوق الإنسان من أجل الترويج للمواقف والنهج الجديدة بشأن التثقيف في

مجال حقوق الإنسان في صفوف العاملين في السلك الحكومي. ويتميز النموذج التدريبي هذا عن غيره من النماذج التدريبية الأخرى بالدروس التي يمكن اختيارها للفئات المستهدفة وتعديلها وفقاً لاحتياجات تلك الفئات. فضلاً عن ذلك، يشجع النموذج بدليل المدرب. ويجري تدريب الفئات المستهدفة بوتيرة سنوية. ويبين الجدول التالي عدد المشاركين حسب العام.

الجدول ٤

عدد المشاركين في التدريب في مجال حقوق الإنسان

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	التدريب في مجال حقوق الطفل	
١٧٤	٧٥	١٤٩	١٤٧	٢٣٤	مجموع الساعات	الدورات التدريبية المقررة
١ ٦٧٨	٣٨٧	٢ ٠١٢	٢ ٢٢٤	٢ ٤١٥	مجموع المشاركين	
٢١٣	٨١	٤٨	٨٦	١١٧	مجموع الساعات	دورات تدريبية لم تقرر بعد

دال - مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

٨٥- أنشئ أول مجلس غير رسمي للمنظمات غير الحكومية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ وضم ١١ منظمة عضواً، بما في ذلك مكتب منظمة العفو الدولية في منغوليا، والمركز الوطني لمكافحة العنف والمركز المنغولي لحقوق الإنسان. ويضم المجلس حالياً ٢١ عضواً. وقد تم في عام ٢٠١٣ تعديل النظام الداخلي للمجلس غير الرسمي، إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٨٦- وتجري سنوياً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعوة إلى برنامج زمالة لدعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويوفر برنامج الزمالة منصة تمس إليها الحاجة في عقد مناقشات لوضع خطط عمل من أجل التعاون مع المنظمات غير الحكومية.